٣٢

دراسات

العلاقات الهندية السعودية
الأبعاد الإستراتيجية الناشئة

جمادى الأولى ١٤٣٩هـ
فبراير ٢٠١٨م

الدكتور محمد مدّسر قومار
زميل مشارك في معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية، نيودلهي

ترجمة: **عبدالعزيز الحميد**

العلاقات الهندية السعودية
الأبعاد الإستراتيجية الناشئة

الدكتور محمد مدّسر قومار

زميل مشارك في معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية، نيودلهي

ترجمة: **عبدالعزيز الحميد**

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

قومار ، محمد مدّسر
العلاقات الهندية السعودية الأبعاد الإستراتيجية الناشئة. / محمد مدّسر قومار - الرياض، ١٤٣٩ هـ

٣٤ ص، ١٦,٥x٢٣سم

ردمك: ٢_٧٨_٨٢٠٦_٦٠٣_٩٧٨

١- السعودية - العلاقات الخارجية - الهند أ .العنوان

ديوي ٣٢٧,٥٣١٠٥٤ ١٤٣٩/١٠٥٣١

رقم الايداع: ١٤٣٩/١٠٥٣١
ردمك: ٢_٧٨_٨٢٠٦_٦٠٣_٩٧٨

تحرير ومراجعة
محمد الأنصاري - محمد نصير

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

مقدمة	٧
ماض فاتر	٩
بداية جديدة	١٠
التحول	١٢
القوى المحركة الناشئة	١٧
التجارة والطاقة والاستثمار	١٩
الأمن والدفاع	٢٢
مسلمو الهند والمملكة العربية السعودية	٢٦
الهند والمملكة العربية السعودية: شراكة إستراتيجية	٢٨
التحديات	٣٠
الخلاصة	٣٠

مقدمة

بدأت العلاقات الهندية السعودية مؤخراً باكتساب بعد إستراتيجي لوجود اهتمامات أمنية مشتركة نشأت عن التهديدات الجهادية الإرهابية، إضافة إلى الرغبة في تحقيق الإمكانات الاقتصادية الضخمة للفرص الاستثمارية المهمة وحاجة الهند إلى تحقيق الأمن في مجال الطاقة. وعلى الرغم من عدم تمتع البلدين بعلاقات وثيقة قبيل بدايات التسعينات فإن الفرص الاقتصادية أجبرت كلتا الدولتين على توثيق العلاقات، وكانت زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لمدينة نيودلهي في عام ٢٠٠٦م بهدف حضور احتفالات الهند بيوم الجمهورية، لحظة فارقة وضعت حجر الأساس لعلاقات قوية في المستقبل، وفي أثناء الزيارة وقّعت الهند والسعودية على إعلان دلهي، الذي وفر إطاراً لتعزيز جميع جوانب العلاقات الثنائية بما في ذلك التجارة، والطاقة، والأعمال، والأمن، والدفاع.[١] ومنذ ذلك الوقت أرست العلاقات التجارية القوية للدولتين الأسس لروابط سياسية عميقة. ومع انتعاش التبادل التجاري، ازداد النشاط السياسي والدبلوماسي، وبدأت القضايا الإستراتيجية تكتسب أهمية محورية، حين زار رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ الرياض في عام ٢٠١٠م، معززاً الروابط الثنائية بتوقيعه إعلان الرياض الذي توقع تأسيس «عهد جديد من الشراكات الإستراتيجية».[٢]

وقطعت العلاقات الثنائية شوطاً كبيراً في الاستجابة لازدهار التجارة وتدفق الاستثمارات ثنائية الاتجاه، واستمرار اتجاه العمالة الهندية إلى المملكة، والأهم من ذلك تأسيس تعاون وثيق في قضايا الأمن والدفاع. ووقّعت الدولتان خلال زيارة رئيس الوزراء سينغ للرياض في مارس ٢٠١٠م معاهدة لتسليم المطلوبين،[٣] وفي

---

(١) وزارة الخارجية للحكومة الهندية، «إعلان دلهي موقّع من جانب الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود من المملكة العربية السعودية ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ»، ٢٧ يناير، ٢٠٠٦م
http://mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/5969/Delhi+Declaration+Signed+by+King+Abdullah+bin+Abdulaziz+Al+Saud+of+the+Kingdom+of+Saudi+Arabia+and+Prime+Minister+Dr+Manmohan+Singh+of+India.

(٢) وزارة الخارجية للحكومة الهندية، «إعلان الرياض: عهد جديد من الشراكة الإستراتيجية»، ١ مارس ٢٠١٠م،
http://mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/3700/riyadh+declaration+a+new+era+of+strategic+partnership.

(٣) «الهند والسعودية توقعان معاهدة تسليم المطلوبين» ذا هيندو، ١ مارس، ٢٠١٠م.
http://www.thehindu.com/news/India-Saudi-Arabia-sign-extradition-treaty/article16462354.ece.

فبراير ٢٠١٤م في أثناء زيارة الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (ولي العهد ووزير الدفاع آنذاك) لنيودلهي، وقّع الطرفان مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي.(٤) وفي إبريل ٢٠١٦م زادت زيارة رئيس الوزراء الهندي مودي للرياض من توثيق العلاقات، حين أعلنت الدولتان تعزيز عزمهما على «تقوية التعاون في مكافحة الإرهاب».(٥) ومما لا شك فيه، أنه مع تنامي الإرهاب الجهادي كتهديد للأمن العالمي، بدأت الدولتان الاعتراف بأهمية بناء شراكة قوية لمكافحة آفة الإرهاب وتوفير الأمن والاستقرار في جنوب آسيا والشرق الأوسط.

وأظهرت الهند تحت قيادة رئيس وزرائها نارندرا مودي المزيد من العزم على التواصل مع العالم، ويبرز هذا في تعاونها الفعّال مع الخليج العربي، وبخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتشكل علاقات الهند مع هذه المنطقة ذات الأغلبية المسلمة أهمية تاريخية قديمة، ولكنها ازدهرت في العقدين الأخيرين بسبب العلاقات التجارية والمصالح المشتركة.

وازداد الاعتراف بالهند والسعودية كجهات فاعلة عالمياً مع تعزيزهما لمركزيهما العالمي بناءً على أداءيهما الاقتصادي القوي، فكلتا الدولتين تواصل سعيها للنمو الاقتصادي والأمن الإقليمي وتعرُّف الفوائد المحتملة لتشكيل شراكة إستراتيجية.

وتعكس هذه الورقة الاتجاهات الأمنية والعلاقات الهندية السعودية في سياق تطورها الثنائي وتنامي التهديدات الأمنية الإقليمية في جنوب آسيا والشرق الأوسط. كما يؤخذ في الحسبان التجربة الهندية في كونها تحتوي على ثاني أكبر تجمع سكاني للمسلمين في العالم، مما يشكل رابطاً طبيعياً بين شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية. وتشير إلى أن المصالح المشتركة ومفاهيم التهديدات أدت إلى بروز اتجاه جديد في الروابط الهندية السعودية، التي أصبحت تكتسب بعداً إستراتيجياً على نحو متزايد.

---

(٤) «الهند والسعودية توقعان اتفاقية تعاون دفاعي» بيزنيس ستاندارد، ٢٦ فبراير ٢٠١٤م.
http://www.business-standard.com/article/news-ians/india-saudi-arabia-sign-defence-cooperation-deal-114022601328_1.html.

(٥) ديبانجان روي تشودري، «رئيس الوزراء مودي في الرياض: الهند والسعودية توقعان اتفاقية في مكافحة تهديد الإرهاب العابر للحدود» ذا إيكونوميك تايمز، ٤ إبريل ٢٠١٦م،
http://economictimes.indiatimes.com/news/defence/pm-modi-in-riyadh-india-saudi-arabia-sign-agreements-to-counter-threat-of-cross-border-terrorism/articleshow/51673469.cms.

ماضٍ فاتر

بدأت تاريخياً الروابط الهندية السعودية والعلاقات الطيبة بينهما مع تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م، إذ أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية بعد مدة وجيزة من استقلال الهند في عام ١٩٤٧م، تبعتها صداقة متينة مبنية على الاعتراف المتبادل بأهمية كلا البلدين في الشؤون الإقليمية والعالمية. وفي إبريل ١٩٥٥م اشترك كلا الطرفين في مؤتمر باندونغ، وتلته زيارات عدة رفيعة المستوى، إذ هيأت زيارة ولي العهد الأمير فيصل بن عبدالعزيز لنيودلهي في مايو ١٩٥٥م، المجال لتقوية العلاقات، ومهدت السبيل بعد ذلك بمدة وجيزة.[٦] لزيارة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود التي استغرقت ١٧ يوماً في شهري نوفمبر وديسمبر من السنة ذاتها، وفي أثناء الزيارة أقام الملك محادثات مع رئيس الوزراء جواهرلال نهرو وتبادلا الآراء حول القضايا الدولية ذات الصلة، وزار الملك فيصل مدناً عدة بما في ذلك دلهي، ومومباي، وأغرا، وميسور، وحيدرأباد، وشيملا، وعليجار، وباناراس.[٧] وردّ لال نهرو الزيارة في سبتمبر ١٩٥٦م، واستُقبل فيها بشعار «مرحباً رسول السلام».[٨] وحققت الزيارتان نجاحاً في تأسيس علاقات متينة وإن كانت وجيزة بين الهند والسعودية.[٩]

وإذا استثنينا مدة وجيزة في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، فقد مرّت العلاقات الهندية السعودية بمرحلة فتور إبّان الحرب الباردة، في حين كانت الصداقة تستند إلى إعجاب متبادل بين الدولتين والثقافتين، وقد أحدث التباعد اللاحق في اختيارات سياستيهما الخارجية وتطور الأوضاع الإقليمية بعداً استغرق عشرات السنين لرأبه، وكان هناك عدد من العوامل المسؤولة عن برود العلاقات لثلاثة عقود بين البلدين، وتُعد سياسة الهند في عدم الانحياز والعلاقات الوثيقة مع مصر وتحالف المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة وارتباطها مع باكستان العوامل الأكثر أهمية، كما أن سياسة الهند الشاملة تجاه الشرق الأوسط، التي تنظر إلى الدول الإسلامية من وجهة نظر باكستان،

(٦) سفارة المملكة العربية السعودية في نيودلهي، "العلاقات السعودية مع الهند"، مايو ٢٧، ٢٠١٥م
http://embassies.mofa.gov.sa/sites/india/EN/AboutHostingCountry/SaudiRelations/Pages/default.aspx.

(٧) المرجع ذاته.

(8) Prithvi Ram Mudiam, *India and the Middle East* (London: British Academy Press, 1994), 87

(9) Najma Heptulla, *Indo-West Asian Relations: The Nehru Era* (New Delhi: Allied Publishers, 1991), 109–111.

هي أيضاً مسؤولة جزئياً عن الوضع.[١٠] وعلى الرغم من ذلك حاولت الدولتان وضع الخلافات جانباً وتحسين العلاقات في بداية الثمانينات، ويرجع السبب وراء ذلك إلى تنامي المخاوف حول التطورات الإقليمية، والتحديات الأمنية المتصاعدة في الخليج وجنوب آسيا. وبناء عليه، زار وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل مدينة نيودلهي في عام ١٩٨١م، تلت ذلك زيارة رئيسة الوزراء إنديرا غاندي المملكة بعد عام، وعلى الرغم من نشوء بعض التفاهمات لم تثمر هذه الزيارات في تعزيز العلاقات الثنائية.[١١]

بداية جديدة

في حقبة التسعينات وبعد نهاية الحرب الباردة وتغير موازين القوى العالمية المحرّكة، لم يَعُدْ بوسع الهند والسعودية تجاهل بعضهما بعضاً، ومع التغيير في النظام العالمي، بدأت الهند بإعادة توجيه سياستها الخارجية، واستحدثت سياسة اقتصادية محلية نحو التحرير والخصخصة،[١٢] حتّمت هذه التغيرات على نيودلهي التواصل مع دول الخليج العربي، ومع انفتاح اقتصاد الهند ازداد اعتمادها على الواردات النفطية لضمان أمنها في مجال الطاقة فاتجهت نحو الخليج لسدّ احتياجاتها المتزايدة للطاقة،[١٣] وفي الوقت ذاته صوّبت دول الخليج أنظارها نحو الهند لإيجاد سوق للنفط الخام، إضافة إلى رغبتها في سدّ حاجتها من العمالة الأجنبية في تطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وكانت نقطة التحول في العلاقات الهندية السعودية في التسعينات، مرتبطة إلى حدّ كبير بهذا التبادل الاقتصادي.

ومع ذلك، كانت العوامل السياسية الجديدة التي أدت إلى التغيير في القوى المحركة، إذ عُدّ تفكك الاتحاد السوفييتي بداية لعالم أحادي القطب، سبباً في حيرة الهند نظير علاقاتها الوثيقة مع موسكو،[١٤] ورداً على ذلك، اضطرت نيودلهي للبحث عن

---

(10) Mudiam, *India and the Middle East*, 85–90.

(١١) المرجع ذاته، ٩٦.

(١٢) للمزيد حول التغيرات في حقبة ما بعد الحرب الباردة في السياسة الخارجية الهندية، انظر هارش في. بانت، السياسة الخارجية الهندية في عالم أحادي القطبية (لندن: روتليدج، ٢٠٠٩م) ؛ وللمزيد من القراءة عن الإصلاحات الاقتصادية التي أُدخلت في عام ١٩٩١م، انظر روب جينكينز، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٩م)

(13) Bhupendra Kumar Singh, *India's Energy Security: The Changing Dynamics* (New Delhi: Pentagon Press, 2010), 101–132.

(14) Pant, *Indian Foreign Policy*.

بدائل وتطوير العلاقات مع جيرانها، علماً أن علاقاتها مع الخليج كانت إلى حدّ كبير معاملات في الأغلب خالية من الاتصالات السياسية، وكان دعم الهند التاريخي لمناهضة الإمبريالية وقيادتها لحركة عدم الانحياز قد منعها حتى الآن الوصول إلى الخليج.[١٥] وشكّل موقف الهند المحايد من أزمة الكويت أحد الحواجز الرئيسة، الذي كان يُنظر إليه من جانب حكام الخليج على أنه معادٍ.[١٦] كانت الهند بحاجة إلى إصلاح العلاقات مع دول الخليج، وكان عليها أن تؤكد من جديد التزامها بسيادتها، في وقت تطلّ فيه مشكلة أخرى مهمة وهي باكستان التي شكلت حجر عثرة رئيساً في العلاقات الهندية الخليجية في الماضي، ومن ثَمَّ، كان على الهند إعادة توجيه سياستها وفصل باكستان عنها في الشرق الأوسط. في نهاية المطاف، خلقت هذه الإجراءات مناخاً مناسباً لتحسين العلاقات الهندية السعودية.

أدت البداية الجديدة في تسعينات القرن الماضي تدريجياً إلى تحسن كبير في علاقات الهند الثنائية مع المملكة العربية السعودية، فبدأ التحسن بالعلاقات التجارية ثم الاتصالات بين الناس بسبب التدفق المتزايد للقوى البشرية الهندية إلى المملكة، وفيما بعد، زادت الاتصالات الدبلوماسية والسياسية. وقُدّر عدد الهنود العاملين في المملكة العربية السعودية بـ ١,٥ مليون في عام ٢٠٠٠م، وكان كلا الجانبين يظهر «رغبة متزايدة في تكثيف العلاقات الثنائية».[١٧] وبحلول أواخر التسعينات، بدأت العلاقات الثنائية في التقدم لدرجة تبادل وفود رجال الأعمال من كلا البلدين لزيارات منتظمة بهدف استكشاف الفرص التجارية، وبرزت المملكة العربية السعودية كمورد رئيس للنفط الخام في الهند، وفي عام ١٩٩٩م، قدمت نحو ٢٣٪ من واردات الهند النفطية،[١٨] كما شهدت التجارة الثنائية زيادة حادة بلغت ٢,٦ مليار دولار في المدة ١٩٩٩م-٢٠٠٠م.[١٩]

---

(15) Mudiam, *India and the Middle East*.

(16) J. Mohan Malik, "Indian Response to the Gulf Crisis: Implications for Indian Foreign Policy,"*Asian Survey*, 1991, 31 (9): 847–861.

(17) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 1999–2000* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2000), 39.

(١٨) المرجع ذاته.

(١٩) المرجع ذاته.

جاءت لحظة التحول في يناير ٢٠٠١م، عندما زار وزير الشؤون الخارجية جاسوانت سينغ الرياض والتقى الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وأجرى في أثناء الزيارة محادثات ثنائية حول قضايا واسعة النطاق ذات اهتمام مشترك مع ولي العهد الأمير عبدالله ووزير الخارجية سعود الفيصل، ووقع على اتفاق بشأن المشاورات الخارجية.[٢٠] وفي خضم تزايد الارتباطات التجارية، والواردات النفطية الهندية، واستمرار تدفق العمالة الهندية إلى المملكة، مهدت هذه الزيارة الطريق لتنمية علاقات ثنائية قوية، وكانت مهمة لأنها أول اتصال سياسي رفيع المستوى بين البلدين منذ سنوات عدة، وتبعها عدد من الزيارات الوزارية بين الجانبين لاستكشاف أعمال التجارة والفرص الاستثمارية.[٢١] بعد ذلك، وافقت الهند والمملكة العربية السعودية على إنشاء اللجنة المشتركة بينهما لتسهيل التجارة والأعمال، وعند وفاة الملك فهد في أغسطس ٢٠٠٥م، أعلنت الهند حالة من الحزن وقاد وزير الطاقة في حكومة مانموهان سينغ، باداناتا محمد سعيد الوفد الهندي في جنازته.

التحول

تغيرت القوى المحركة للعلاقات الهندية السعودية في عام ٢٠٠٦م مع زيارة الملك عبدالله للمشاركة في احتفالات يوم الجمهورية، الذي أشار إلى بداية عهد جديد في العلاقات الثنائية لكون هذه الزيارة الأولى لملك سعودي إلى الهند منذ عام ١٩٥٥م، عندما زار الملك سعودٌ نيودلهي وغيرها من المدن الهندية، وعلاوة على ذلك شكلت هذه الزيارة أول اتصال رفيع المستوى بين البلدين منذ عام ١٩٨٢م عندما زارت رئيسة الوزراء غاندي الرياض. وعند وصول الملك إلى الهند قال: «أعتبر نفسي في موطني الثاني»، وأضاف: «إن العلاقة بين الهند والمملكة العربية السعودية هي علاقة تاريخية. كنا أصدقاء قدامى، وستجدد الزيارة هذه الروابط التاريخية إن شاء الله».[٢٢]

وضعت زيارة الملك عبدالله حجر الأساس لعلاقات ثنائية قوية بالتوقيع على إعلان دلهي، الذي حدد جدول أعمال التعاون المستقبلية، وأشار الإعلان إلى أن «الزيارة تبشر

(20) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2000–2001* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2001), 39–40.

(٢١) المرجع ذاته.

(22) "Saudi King on Rare Visit to India," *BBC News*, January 25, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/4645836.stm.

بعهد جديد في العلاقات بين الهند والمملكة العربية السعودية وتشكل علامة بارزة في تطوير التفاهم والتعاون المتزايد بين البلدين وإقامة شراكة ذات منفعة متبادلة».[٢٣] وشدد على أربعة مجالات رئيسة قرر فيها الجانبان تكثيف التعاون: المشاركة السياسية، والتجارة والاستثمار، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين الاتصالات السياسية، أشار إلى أنه «ينبغي تكثيف تبادل الزيارات الثنائية والمشاورات رفيعة المستوى من أجل إعطاء الزخم وتوسيع نطاق التعاون والتفاهم الثنائي».[٢٤] وأكد حقيقة معاناة العلاقات الثنائية بسبب غياب اتصالات سياسية، وهو ما عاق بدوره القدرات الكاملة للإمكانات الاقتصادية والتجارية التي يمتلكها كل من الهند والمملكة العربية السعودية.

وفي تأكيده أهمية المملكة العربية السعودية لأمن الطاقة في الهند، أشار الإعلان إلى أن «المملكة العربية السعودية تعتبر مصدراً موثوقاً به ويعتمد عليه لإمدادات النفط للأسواق العالمية بشكل عام والسوق الهندي على وجه الخصوص». مؤكداً كذلك الشراكة الهندية – السعودية في هذا المجال. وأشار إلى أن «كلا البلدين سيطور شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة ترتكز على التكامل والترابط». إضافة إلى ذلك، أعرب الجانبان عن قلقهما إزاء ظاهرة الإرهاب، وعبَّرا عن الحاجة إلى مكافحة الجريمة المنظمة. وجدير بالذكر أن الإعلان أكَّد الحاجة إلى تكثيف «التعاون الثنائي والإقليمي والعالمي لمكافحة وإزالة خطر الإرهاب».[٢٥]

وقد أدت الزيارة التي أجراها الملك عبدالله والتوقيع على إعلان دلهي إلى تكثيف الاتصالات السياسية وتحسين التعاون الاقتصادي الثنائي، وتتابعت زيارات عدة لمسؤولين وزاريين ونواب الوزراء بعد التوقيع. وكان من أبرزها زيارة وزير تنمية الموارد البشرية في الهند آرجون سينغ في المدة ما بين مايو – يونيو ٢٠٠٦م، ووزير التعليم العالي السعودي خالد العنقري في نوفمبر من العام نفسه.[٢٦] وفي شهر مايو من العام التالي، زار وزير النفط مورلي ديورا لمدة يومين الرياض بهدف

(23) Ministry of External Affairs, India, "Delhi Declaration."

(٢٤) المرجع ذاته.

(٢٥) المرجع ذاته.

(26) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2006–2007* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2007), 50.

حضور حلقة نقاش لوزراء النفط الآسيويين، كما عقد اجتماعات ثنائية مع القيادة السعودية.[٢٧] وفي عام ٢٠٠٨م، تبادل وزيرا خارجية البلدين الزيارات للتداول بشأن التطورات في العلاقات الثنائية وتقويم التقدم الذي تحرزه بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك،[٢٨] كما كانت هناك زيارات لمستشار الأمن القومي الهندي م. ك. نارايانان (إبريل ٢٠٠٦م) ومبعوث الهند الخاص لغربي آسيا، السيد ر. جاريخان (سبتمبر ٢٠٠٧م)، لتأكيد تعاونهما في مكافحة الجريمة المنظمة،[٢٩] كانت تلك هي المرحلة التي بدأ فيها البلدان التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية لمنع انتشار الأنشطة غير القانونية.

كان إجمالي التجارة بين الهند والمملكة العربية السعودية ٣ مليارات دولار أمريكي في أواخر التسعينات، وفي السنة المالية ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م التي سبقت زيارة الملك عبدالله، بلغ حجم التجارة الثنائية ٣,٤ مليارات دولار.[٣٠] لكن بعد الزيارة، ارتفعت التجارة الثنائية وبدأت الأمور تتغير بشكل كبير، ففي المدة ٢٠٠٦م – ٢٠٠٧م، ارتفع إجمالي التجارة بين البلدين إلى ١٥,٩ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى حد ما لارتفاع أسعار النفط العالمية، إضافة إلى زيادة حجم التجارة (الجدول ١)، كما شهدت واردات الطاقة من المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة بعد زيارة الملك عبدالله، إذ تعهد البلدان بتشكيل شراكة إستراتيجية للطاقة، ونتيجة لذلك، أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط إلى الهند في ٢٠٠٦م – ٢٠٠٧م، واستمرت على ذلك حتى الآن.[٣١]

في المدة ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م، استوردت الهند ما قيمته ٧٩٠ مليون دولار من نفط المملكة العربية السعودية، وفي العام التالي، وبعد مدة وجيزة من الزيارة، استوردت النفط من المملكة بقيمة ١٢,٢ مليار دولار (الجدول ١). لقد أدخلت الزيارة العلاقات الثنائية إلى عصر جديد.

---

(27) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2007–2008* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2008), 46.

(28) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2008–2009* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2009), 46.

(29) Ministry of External Affairs, India, *Annual Report, 2006–2007*.

(30) Ministry of Commerce and Industry, Government of India, *Export-Import Data Bank*, http://commerce.nic.in/eidb/default.asp.

(٣١) المرجع ذاته.

الجدول ١: التجارة الثنائية بين الهند والمملكة العربية السعودية
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	صادرات المملكة إلى الهند	صادرات الهند إلى المملكة	إجمالي التجارة الثنائية	صادرات نفط المملكة إلى الهند
٩٧-١٩٩٦	١٨١٩,٦٥	٥٧٧,١٨	٢٣٩٦,٨٣	١٤٦٤,٣٧
٩٨-١٩٩٧	١٧٢٠,١٧	٦٨٩,٨٩	٢٤١٠,٦٦	١٣٩٦,٩٣
٩٩-١٩٩٨	١٨٣١,٤٧	٧٧٤,٢٩	٢٦٠٥,٧٦	١٥٧٠,٣٣
٢٠٠٠-١٩٩٩	٢٤١٩,٢٤	٧٤٢,٥٠	٣١٦١,٧٤	٢١٥٤,٩٧
٢٠٠١-٢٠٠٠	٦٢١,١٢	٨٢٢,٩٤	١٤٤٤,٠٦	٢٦٧,٠٦
٢-٢٠٠١	٤٦٣,٩٩	٨٢٦,٤٣	١٢٩٠,٤٢	١٧١,٧٥
٣-٢٠٠٢	٥٠٧,٧٢	٩٤٠,٧٤	١٤٤٥,٤٦	١٩٣,٩٦
٤-٢٠٠٣	٧٣٧,٧٧	١١٢٣,٣١	١٨٦١,٠٨	٣٠١,٣٦
٥-٢٠٠٤	١٣٠١,١٥	١٤١٢,٠٦	٢٧١٣,٢١	٥٦٢,٦٣
٦-٢٠٠٥	١٦٣٢,٣٧	١٨٠٩,٧٧	٣٤٤٢,١١	٧٩٦,٥١
٧-٢٠٠٦	١٣٣٥٥,٣٣	٢٥٩٠,٧٧	١٥٩٤٦,١٠	١٢٢٦٤,٦٧
٨-٢٠٠٧	١٩٤٧٠,٣٠	٣٧١١,١٦	٢٤٥٨٠,٦٨	١٧٧٥٥,٠٠
٩-٢٠٠٨	١٩٩٧٢,٧٤	٥١١٠,٣٨	٢٥٠٨٣,١٢	١٨٣٨٦,٥٢
١٠-٢٠٠٩	١٧٠٩٧,٥٧	٣٩٠٧,٠٠	٢١٠٠٤,٥٧	١٥٣٩٠,٠٤
١١-٢٠١٠	٢٠٣٨٥,٢٨	٤٦٨٦,٠٠	٢٥٠٦٩,٢٨	١٧٩٣٢,٣١
١٢-٢٠١١	٣١٨١٧,٧٠	٥٦٨٣,٢٩	٣٧٥٠٠,٩٩	٢٨٣٠٢,٣٧
١٣-٢٠١٢	٣٣٩٩٨,١١	٩٧٨٥,٧٨	٤٣٧٨٣,٨٩	٢٩٨٩٦,٥٣
١٤-٢٠١٣	٣٦٤٠٣,٦٥	١٢٢١٨,٩٥	٤٨٦٢٢,٦٠	٣٢٧٨١,٥٧
١٥-٢٠١٤	٢٨١٠٧,٥٦	١١١٦١,٤٣	٣٩٢٦٨,٩٩	٢٣٢١٢,٨٨
١٦-٢٠١٥	٢٠٣٢١,٣٣	٦٣٩٤,٢٣	٢٦٧١٥,٥٦	١٥١٧٧,٩١

المصدر: المديرية العامة للتجارة الخارجية، وزارة التجارة والصناعة، حكومة الهند، http://dgft.gov.in/.

وأعقبت زيارة الملك عبدالله زيارة مماثلة من رئيس الوزراء سينغ في فبراير – مارس ٢٠١٠م، شكلت حافزاً للعلاقات الثنائية التي كانت تتقدم بالفعل. ونتج عن هذه الزيارة توقيع إعلان الرياض، الذي توقع تحوّل العلاقات الثنائية إلى "علاقة إستراتيجية" بين الدولتين.[٣٢] جاءت الزيارة في الوقت المناسب، وأعادت تأكيد التزام الهند بمشاركة المملكة

(32) Ministry of External Affairs, India, "Riyadh Declaration."

ليس فقط في القضايا المتصلة بالعلاقات الثنائية، بل في القضايا الإقليمية والإستراتيجية الأوسع أيضاً، وعُقدت المناقشات في جو «من الدفء والود والصداقة والشفافية»، كما ركزت المداولات بين الملك عبدالله ورئيس الوزراء سينغ على قضايا ثنائية، إقليمية وعالمية نتج عنها اتخاذ القائدين «قراراً برفع [مستوى التعاون] إلى شراكة إستراتيجية تشمل أمور الأمن، والاقتصاد، والدفاع، والسياسة.»[٣٣]

أعطت زيارتا الملك عبدالله ورئيس الوزراء سينغ العلاقات الثنائية دافعاً وأدتْ إلى تكثيف التواصل السياسي والدبلوماسي، فانتعشت العلاقات الثنائية، وهو ما أدى إلى تعزيز مستوى التعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، ووُقعت مذكرات تفاهم عدة في أثناء زيارة سينغ بما في ذلك معاهدة تسليم المطلوبين واتفاقية تبادل الأشخاص المحكوم عليهم.[٣٤] وتلت هذا زيارة رسمية من الملك سلمان – أمير منطقة الرياض آنذاك – إلى الهند في إبريل ٢٠١٠م، رُكّز فيها على الأعمال والتجارة بين الدولتين.[٣٥] وفي فبراير ٢٠١١م، حضر وزير البترول جايبال ريدي منتدى الطاقة الدولي في الرياض، وزار وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي خالد القصيبي نيودلهي للمشاركة في قمة دلهي للتنمية المستديمة في الشهر ذاته.[٣٦] وشملت الزيارات المهمة الأخرى أيضاً وزير الدفاع الهندي أ. ك. أنتوني (يناير ٢٠١٢م)، والأميرة عادلة (سبتمبر ٢٠١٢م)، ووزير العمل السعودي عادل فقيه (نوفمبر ٢٠١٢م)، ووزير الشؤون الخارجية الهندي سلمان خورشيد (مايو ٢٠١٣م)، وزار كثير من الوفود رفيعة المستوى من كلا البلدين بعضهما بعضاً لمتابعة التطورات المتعلقة بالقضايا المهمة وتقويمها. وفي خضم الاضطرابات في المنطقة وموجة الانتفاضات الشعبية المتزايدة في الشوارع العربية، زار الأمين العام لمجلس الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، الهند بصفته مبعوث الملك الخاص، التقى في زيارته

---

(٣٣) المصدر ذاته.

(34) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2010–2011* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2011), 44.

(35) Ministry of External Affairs, Government of India, "Visit of His Royal Highness Prince Salman bin Abdul Aziz Al-Saud, Governor of Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia (11–15 April 2010)," April 9, 2010, http://www.mea.gov.in/press-releases.htm?dtl/1097/Visit+of+His+Royal+Highness+Prince+Salman+bin+Abdul+Aziz+AlSaud+Governor+of+Riyadh+Kingdom+of+Saudi+Arabia+1115+April+2010.

(36) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2011–2012* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2012), 44

رئيس الوزراء سينغ، ومسؤولين هنودًا آخرين. وأطلعت الزيارةُ الهندَ على الموقف السعودي من الحركات الجماهيرية التي تحوم حول المنطقة وطمأنتها على استقرار الخليج.[٣٧]

القوى المحركة الناشئة

أوجدت الاتصالات السياسية المتنامية جواً من الثقة والتأكيد المتبادلين، وأعطت شكلاً جديداً لعلاقات الأعمال التجارية المتعلقة بالتعاملات إلى حد كبير، وأفضى تبادل الزيارات بين الملك عبدالله ورئيس الوزراء سينغ والتوقيع على إعلاني دلهي والرياض إلى نقل العلاقات الثنائية لمستوى آخر. وأصبحت التجارة والأعمال مزدهرة، وازداد تدفق الاستثمارات في الاتجاهين وإن بشكل أقل بكثير من إمكاناتهما، كما وُضعت الأطر الأولية للتعاون في مجالي الأمن والدفاع، لكن التقدم نحو تعاون أفضل لم يزل بطيئاً.

أعطى تغيير الحكومة الهندية في مايو ٢٠١٤م - عندما اجتاح التحالف الديمقراطي الوطني بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا الانتخابات العامة وشكّل الحكومة الجديدة تحت رئاسة رئيس الوزراء مودي - دفعةً جديدةً لسياسة الهند الخارجية، لقد رمى رئيس الوزراء مودي إلى حاجة الهند الكبيرة للعب دور أعلى في السياسة العالمية وتكثيف جهودها نحو تعزيز الارتباطات مع الجوار واللاعبين الإقليميين والعالميين المهمين، بما في ذلك - وبشكل أهم – تبني سياسة متجددة تجاه الخليج.

واعترافاً بمصالحها الحيوية في المنطقة، كثّفت الهند من ارتباطاتها السياسية مع دول الخليج، ومنذ تولي رئيس الوزراء مودي منصبه، زار كلاً من الإمارات (أغسطس ٢٠١٥م)، والمملكة العربية السعودية (إبريل ٢٠١٦م)، وإيران (مايو ٢٠١٦م)، وقطر (يونيو ٢٠١٦م). إضافة إلى ذلك، سافر وزير الشؤون الخارجية سوشما سواراج ووزير الدولة للشؤون الخارجية م. ج. أكبر إلى المنطقة في مناسبات عدة، لقد برزت المنطقة كأولوية قصوى لحكومة مودي، وهذا ينعكس في زيادة الارتباطات السياسية والدبلوماسية من المنطقة وإليها.[٣٨] وتَعد الهندُ المملكةَ العربيةَ السعودية شريكاً قيّماً

(37) Ministry of External Affairs, Government of India, "Visit of Secretary General of the National Security Council of Saudi Arabia," March 29, 2011, http://mea.gov.in/incoming-visit-detail.htm?614/Visit+of+Secretary+General+of+the+National+Security+Council+of+Saudi+Arabia.

(38) Md. Muddassir Quamar, "India and West Asia: A Top Priority for Prime Minister Narendra Modi," *India Review and Analysis*, January 30, 2017, 1 (2): 14–17.

وأحد اللاعبين الرئيسيين في السياسة الإقليمية، وظهر دفء العلاقات المشتركة بين البلدين في أثناء زيارة مودي للسعودية، إذ حظي رئيس الوزراء الهندي بترحيب حار في الرياض، حيث حضر محادثات مع القيادة السعودية حول السيناريوهات الناشئة في الخليج والشرق الأوسط، وشارك مخاوف بلاده بشأن تنامي ظاهرة الإرهاب، وبرزت قضايا التعاون الأمني والدفاعي والفرص المتاحة للاستثمارات ذات الاتجاهين كمجالين للمصالح المشتركة، وتعهدت القيادتان الهندية والسعودية بتحريك العلاقات الثنائية إلى الأمام في هذه الاتجاهات، من هنا، باستطاعة المرء أن يلحظ بسهولة تركيز حكومة مودي بعد وصولها إلى السلطة مباشرة على إعطاء الأولوية للمملكة العربية السعودية كشريك رئيس للهند في الشرق الأوسط، وذلك ما انعكس في موجة الزيارات الثنائية، فعلى سبيل المثال، سافر وزير البترول والغاز الطبيعي دارمندرا برادان إلى الرياض في أكتوبر ٢٠١٤م، لحضور الاجتماع الثنائي على المستوى الوزاري حول الطاقة.[٣٩]

وفي شهر نوفمبر، زار وزير التجارة والاستثمار السعودي، توفيق الربيعة، نيودلهي للمشاركة في مؤتمر الشراكة العربية الهندية، وأقيم اجتماع اللجنة الهندية السعودية المشتركة بنيودلهي في يناير ٢٠١٥م، وترأس الوفد السعودي في الاجتماع نائب وزير التجارة الخارجية السعودي عبدالله العبيد.[٤٠] وبعد وفاة الملك عبدالله في يناير ٢٠١٥م، أعلنت الهند يوم حداد، وقاد نائب الرئيس محمد حميد أنصاري الوفد الهندي لحضور اجتماعات التعزية نيابة عن الرئيس بارناب موخرجي، ورئيس الوزراء مودي،[٤١] وحظيت حينها مساهمة وزير الشؤون الخارجية للأمن والاستقرار بتنويه حار، كما أسبغ الإعلام الهندي الثناء على الملك الراحل وذكّر بمساهماته في إعادة إحياء العلاقات الثنائية الهندية السعودية.[٤٢]

---

(39) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2014–2015* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2015), 53.

(٤٠) المرجع ذاته.

(41) "Hamid Ansari Leads Indian Delegation to Saudi King's Funeral." *The Times of India*, January 25, 2015, http://timesofindia.indiatimes.com/india/Hamid-Ansari-leads-Indian-delegation-to-Saudi-kings-funeral/articleshow/46007523.cms.

(42) Mahesh Sachdev, "Reasons for Remembering King Abdullah," *The Hindu*, January 26, 2015, http://www.thehindu.com/opinion/op-ed/reasons-for-remembering-king-abdullah/article10644372.ece; "In King Abdullah's Death, India Loses a 'Great Friend,'" *Economic Times*, January 23, 2015, http://economictimes.indiatimes.com/news/politics-and-nation/in-king-abdullahs-death-india-loses-a-great-friend/articleshow/45991890.cms.

بدأ مودي الضغط من أجل التعاون الوثيق مع السعودية حتى قبل الشروع في زيارته لها، وأعطى تلك الدولة أهمية فوق نظيراتها في المنطقة، وعلى هامش قمتي مجموعة العشرين في (بريسبان – نوفمبر ٢٠١٤م، وأنطاليا – نوفمبر ٢٠١٥م)[٤٣] التقى مودي الملكَ سلمان مرتين، كما استضافت دلهي في مارس ٢٠١٦م وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، للإعداد لزيارة رئيس الوزراء.[٤٤] واستُقبل رئيس الوزراء مودي في المملكة بحفاوة وناقش مواضيع عدة واسعة النطاق وذات اهتمام مشترك في جوّ ودّي. وأشار التصريح المشترك الصادر في أثناء الزيارة إلى أهمية السلام والاستقرار في الخليج وشبه القارة الهندية والروابط الوثيقة بين الدولتين.[٤٥] ووُقعت مذكرات تفاهم واتفاقيات عدة بين البلدين، شملت اتفاق تعاون في مجال العمل وإطار الاستثمار، لم تؤد زيارة مودي إلى تقوية العلاقات الثنائية فحسب بل أيضاً حددت أولويات مجالات التعاون الأساسية بين الدولتين، ولذا، نجد أن القوى المحركة الناشئة في العلاقات الهندية السعودية تركز على محورين مهمين: ١- التجارة، والطاقة، والاستثمار. ٢- الدفاع والأمن.

التجارة والطاقة والاستثمار

استمر نمو التجارة الثنائية الهندية السعودية منذ عام ٢٠٠٦م ليصل إلى أعلى مستوياته في عام ٢٠١٣م – ٢٠١٤م بمقدار ٤٨ مليار دولار أمريكي، كما هو مبين في الجدول السابق. لكنه تراجع بعد ذلك متأثراً بانخفاض أسعار النفط الدولية والتباطؤ في التجارة العالمية ليهبط إلى ٢٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥م – ٢٠١٦م. ومع ذلك، استمرت المملكة في كونها رابع أكبر شريك تجاري للهند بعد الصين، والولايات المتحدة

(43) "PM Narendra Modi Meets World Leaders on Sidelines of G20," *Economic Times*, November 15, 2014, http://economictimes.indiatimes.com/news/politics-and-nation/pm-narendra-modi-meets-world-leaders-on-sidelines-of-g20/articleshow/45159594.cms; "G20 Summit: PM Narendra Modi Holds Bilateral Meeting with Saudi King," *NDTV*, November 16, 2015, http://www.ndtv.com/india-news/g20-summit-pm-narendra-modi-holds-bilateral-meeting-with-saudi-king-1244024.

(44) Ministry of External Affairs, Government of India, "Official Visit of Foreign Minister of Saudi Arabia to India (March 07–08, 2016)," March 7, 2016, http://www.mea.gov.in/incoming-visit-detail.htm?26478/Official+visit+of+Foreign+Minister+of+Saudi+Arabia+to+India+March+0708+2016.

(45) Ministry of External Affairs, Government of India, "India-Saudi Arabia Joint Statement during the Visit of Prime Minister to Saudi Arabia," April 3, 2016, http://mea.gov.in/outoging-visit-detail.htm?26595/IndiaSaudi+Arabia+Joint+Statement+during+the+visit+of+Prime+Minister+to+Saudi+Arabia+April+03+2016.

الأمريكية، ودولة الإمارات.[٤٦] وتُعدّ أيضاً ثامن أكبر سوق لماتصدره الهند. ومن ناحية أخرى تُعدّ الهند على رأس الشركاء التجاريين للسعودية لكون الهند ثالث أكبر جهة تصدير للمملكة وثامن أكبر مَصْدَر للواردات.[٤٧] وتهيمن الطاقة على التجارة الثنائية، وثلاثة ارباع إجمالي الواردات من المملكة العربية السعودية هو النفط الخام، في حين أن ما يقرب من سدس الصادرات الهندية إلى المملكة تشتمل على منتجات بترولية،[٤٨] ومن المواد الرئيسية الأخرى المستوردة من المملكة العربية السعودية المواد الكيميائية العضوية، والأسمدة، واللؤلؤ الطبيعي والمزروع، والألومنيوم، والنحاس، والمعادن الأخرى، في حين أن المواد الرئيسية للتصدير هي الحبوب، والكيماويات العضوية وغير العضوية، والحديد والصلب، والمركبات وقطع الغيار، واللحوم، والفواكه،[٤٩] ولتحسين العلاقات التجارية بشكل أفضل، أُسّس مجلس أعمال بين الهند والمملكة العربية السعودية، وعقد أول اجتماع له في ديسمبر ٢٠١٥م بنيودلهي.[٥٠]

تُعد الطاقة العنصر الأساس في التجارة الثنائية، ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر مصدر معتمد للنفط في الهند، مشكلاً ٢٠٪ من إجمالي وارداتها النفطية.[٥١] وعلى الرغم من أن إيران تفوقت على السعودية لتصبح مصدراً رئيسياً للنفط إلى الهند لمدة وجيزة في أواخر عام ٢٠١٦م،[٥٢] فإن الأخيرة لا تزال المصدر الرئيس للواردات السنوية المتراكمة في الأرباع الثلاثة الأولى من ٢٠١٦م – ٢٠١٧م، إذ تبلغ قيمة إمدادات النفط الخام ١٠,٧ مليارات دولار.[٥٣] ومع زيادة المتطلبات الهندية من الطاقة واعتمادها على واردات النفط سيظل مستوى الصادرات من المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى في الارتفاع، لذا كانت هناك محادثات على المستوى الرسمي وتبادل

(46) Ministry of Commerce and Industry, *Export-Import Data Bank*.
(47) Observatory of Economic Complexity, "Saudi Arabia," 2015, http://atlas.media.mit.edu/en/profile/country/sau/.
(48) Ministry of Commerce and Industry, *Export-Import Data Bank*.
(٤٩) المرجع ذاته.
(50) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2015–2016* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2016), 66.
(51) Ministry of Commerce and Industry, *Export-Import Data Bank*.
(52) "Iran Overtakes Saudi to Become India's Top Crude Supplier," *Economic Times*, November 17, 2016, http://economictimes.indiatimes.com/industry/energy/oil-gas/iran-overtakes-saudi-to-becomes-indias-top-crude-oil-supplier/articleshow/55481064.cms.
(53) Ministry of Commerce and Industry, *Export-Import Data Bank*.

الوفود لمناقشة تعميق العلاقات في قطاع الطاقة، وهناك اهتمام كبير بنيودلهي لتأمين الاستثمارات السعودية في هذا القطاع بالهند، وأجريت مناقشات للبحث في مساعدة المملكة العربية السعودية للهند في توسيع احتياطياتها النفطية الإستراتيجية رغم عدم التوصل إلى اتفاق بعد.

تستطيع الدولتان تقوية علاقاتهما عن طريق تحويل علاقة البائع والمشتري الحالية في قطاع الطاقة إلى علاقات إستراتيجية، بشرط وجود ضمانات بعوائد جيدة للمستثمرين السعوديين في سوق الطاقة الهندية. وتستطيع الدولتان إنشاء مشاريع مشتركة في قطاع منابع الخام بالسعودية وقطاع المشتقات في الهند، كما يمكن أن تضم الشراكة تبادلات في التقنية وبرامج إنتاجية وتوسيعها إلى قطاعات البتروكيماويات والأسمدة، ويستطيع الطرفان تحسين التعاون في هذا المجال المهم من خلال حوار الطاقة الوزاري المقترح، فالاستثمارات ثنائية الاتجاه في قطاع الطاقة، واستمرار نمو الاستهلاك الهندي وإظهار التوقعات بالمزيد من النمو، إضافة إلى كون المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، كل ذلك يمكنه فعل العجائب في دفع الشراكة الإستراتيجية نحو الأمام.

وبالإضافة إلى التجارة والطاقة، تصنف الاستثمارات نقطة تركيز، فرئيس الوزراء مودي مهتم بخاصة بدعوة الشركات السعودية للاستثمار في السوق الهندية، ولحرص نيودلهي على استقطاب الاستثمارات الخارجية، بخاصة من دول الخليج تركز على تطوير بنيتها التحتية، وفي السنوات الأخيرة نمت الاستثمارات السعودية في الهند مع استثمار قطاع الأعمال السعودي لتصل إلى ما يقدر بـ ٧٦ مليون دولار أمريكي في السوق الهندية ما بين إبريل ٢٠٠٠م – مارس ٢٠١٧م.[٥٤] إن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية هدف رئيس لحكومة مودي، مع كون القضية قائمة على أولويات رئيس الوزراء عندما زار الرياض. وفي إطار تأكيد مبادرات حكومته لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في الهند، أشار البيان المشترك إلى الجهود المبذولة «لتحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية في البلاد والجهود

(54) Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, Government of India, "Factsheet on Foreign Direct Investment (FDI) From April, 2000 to March, 2017," *FDI Statistics*, March 2017, http://dipp.nic.in/English/Publications/FDI_Statistics/2017/FDI_FactSheet_January_March2017.pdf.

الرئيسية للهند لتبسيط القواعد الحالية وترشيدها وتخفيف معايير الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الرئيسية، بما في ذلك السكك الحديدية والدفاع والتأمين»، علاوة على ذلك، عبر مودي عن حرص الهند على جذب الاستثمارات السعودية وشجّع «أرامكو السعودية، وسابك، وغيرهما من الشركات السعودية على الاستثمار في قطاع البنية التحتية في الهند والمشاركة في مشاريع إنشاء معابر تصنيع صناعية ضخمة [و] مدن ذكية، إضافة إلى برامج الهند الرقمية وشركات الهند الناشئة[٥٥]».

وشهد عدد الشركات الهندية النشطة في السعودية زيادة في السنوات الخمس الأخيرة، مع إنشاء كثير منها لشراكات مع المؤسسات السعودية في قطاعات الصحة، والصيدلة، والتعليم، والعقار، والبناء، والتجزئة، والتصنيع، والتصدير والاستيراد، وتقنية المعلومات.[٥٦] وفتح مكتب تاتا للخدمات الاستشارية فرعاً له في الرياض تديره النساء كلياً، في حين استطاعت شركة لارسن وتوبرو الحصول على عقود قطار الأنفاق. وعلى الجانب السعودي استطاع عملاق البتروكيماويات إنشاء مركز أبحاث وتطوير في بانجالور عام ٢٠١٣م واستثمار ١٠٠ مليون دولار أمريكي.[٥٧] وفي الوقت الذي تطمح فيه دول مجموعة العشرين إلى مواصلة نموها وبناء اقتصادات قائمة على المعرفة، توجد إمكانات هائلة تساعد على زيادة تدفق الاستثمارات في الاتجاهين داخل عدد من القطاعات، بما في ذلك الطاقة، والتعليم، والطيران، والمستحضرات الصيدلانية، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتصنيع، وأهمها تطوير البنية التحتية، الذي يُعدّ مجالاً محورياً لدى الحكومة الهندية.

الأمن والدفاع

على الرغم من أن التحرك نحو تعاون أمني أفضل في العلاقات الثنائية الهندية - السعودية بدأ قبل التعاون في التجارة والاستثمارات بكثير، فإن التركيز أصبح ينصب عليه في ظل حكومة مودي، وعند ملاحظتنا لتدهور الوضع الأمني في الشرق الأوسط

(55) Ministry o f External Affairs, India, "Joint Statement," April 2016.

(٥٦) للحصول على قائمة الشركات الهندية التي تمارس أعمالها في السعودية، انظر سفارة الهند في الرياض.
"List of Indian Companies Operating in Saudi Arabia," November 21, 2017, http://www.indianembassy.org.sa/commercial/indian-companies-in-saudi-arabia.

(57) "SABIC Opens $100m Technology Research Center in Bangalore," *Arab News*, November 30, 2013, http://www.arabnews.com/news/485391.

وأجزاء من جنوب آسيا والخطر المتزايد على السلام والاستقرار من جراء تصاعد التهديدات الجهادية في المنطقتين؛ نجد أن الهند والمملكة العربية السعودية قررتا تعزيز التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الراديكالية.[٥٨]

كان لهجمات مومباي في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨م تأثير كبير في التعاون الأمني بين البلدين، إذ أجبرت الهند على السعي لمشاركة أفضل للمعلومات الاستخباراتية مع دول الخليج لمنع الهجمات الإرهابية وتمويل الإرهاب. وبناءً على ذلك، وقّعت الهند والمملكة العربية السعودية معاهدة لتسليم المجرمين في عام ٢٠١٠م وقبل ذلك وفي يناير ٢٠٠٩م، زار رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود نيودلهي لمناقشة تحسين تنسيق الاستخبارات والتعاون في مجالات الأمن.[٥٩] وشكلت أول زيارة لوزير دفاع هندي إلى المملكة العربية السعودية في يناير ٢٠١٢م، لحظة تاريخية عندما سافر أ. ك. أنطوني إلى المملكة وناقش سبل تحسين التعاون في مجال الدفاع.[٦٠] وردّ الملك سلمان (ولي العهد آنذاك) على الزيارة في فبراير ٢٠١٤م، عندما وقّع الجانبان مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الدفاع.

الزيارات المتبادلة بين وزراء دفاع البلدين أكدت رغبة الجانبين في رفع التعاون بين الهند والسعودية في مجال الدفاع الأمني السعودي إلى مستوى أعلى، وكان واضحاً أن حكومة مودي زادت من أولوية التعاون في مجال الدفاع عندما عُين رئيس شرطة مومباي السابق أحمد جاويد، سفيراً في الرياض، علاوة على ذلك، كانت هناك اتصالات متكررة مع الحكومة السعودية وزيارات للرياض من مستشار الأمن القومي أجيت دوفال، ومبعوث رئيس الوزراء الخاص لمكافحة الإرهاب، ورئيس مكتب المخابرات السابق سيد آصف إبراهيم.

يُلقي البيان المشترك الصادر في أثناء زيارة مودي إلى الرياض الضوء على الأهمية التي تعلّقها الدولتان الآن على الترويج للتعاون الأمني في مجال الدفاع. ومن بين ما جاء في البيان:

(58) Ministry of External Affairs, India, "Joint Statement, April 2016.

(59) "Saudi Intl Chief on India Visit to Discuss Mumbai Attacks," *Hindustan Times*, January 14, 2009, http://www.hindustantimes.com/delhi-news/saudi-intl-chief-on-india-visit-to-discuss-mumbai-attacks/story-YbFaakgwZazDl4us9CX6iP.html.

(60) Press Information Bureau, Government of India, "Antony to Visit Saudi Arabia, the First Ever by an Indian Defence Minister," February 11, 2012, http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=80260%20.

إدراكاً منهما المسؤوليةَ التي يحملانها لتعزيز السلام، والاستقرار، والأمن في هذا الجزء من العالم، شدد القائدان على أهمية مواصلة ترسيخ التعاون الإستراتيجي الثنائي، وفي مجالات من بينها الأمن والتعاون الدفاعي فيما يخدم المصالح المشتركة للدولتين وشعبيهما.(٦١)

وفي الزيارة، اتفق الجانبان أيضاً على مواصلة الدولتين «تكثيف التعاون الثنائي في مجال الدفاع، من خلال [تبادل] الزيارات بين الأفراد العسكريين والخبراء، وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل زيارات السفن والطائرات، وتزويدها بالأسلحة والذخيرة والتطوير المشترك».(٦٢) ونوقشت أيضاً مسألة تعزيز الأمن البحري في منطقتي الخليج والمحيط الهندي، واتُّفق على أن يعمل البلدان على تحسين التنسيق في هذا المجال.

دفع ظهور الإرهاب والتطرف، وبخاصة صعود الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، والفوضى التي خلّفها ذلك في الشرق الأوسط وأجزاء من جنوب آسيا، كلاً من الهند والسعودية إلى السعي للتعاون في مكافحة التطرف والراديكالية، ونتج عن ذلك إلقاء القبض على عدد من الشباب الهنود في السنوات الماضية؛ إمّا لمحاولتهم الانضمام إلى داعش، أو للتقارير التي أفادت بهجرة كثير من الهنود بالفعل إلى العراق وسوريا للانضمام إلى داعش، فالقضية برزت كمصدر رئيس لقلق الحكومة الهندية وجهازها الأمني.(٦٣)

كانت السعودية ضحية لهجمات عدة من جانب وحدات داعش، وهو ما حتم على الدولة محاربة خلايا هذا التنظيم بأساليب مختلفة داخل المملكة فاعتقلت المئات من الشباب المتطرفين،(٦٤) كما تدير وزارة الداخلية السعودية برنامجاً لإعادة التأهيل ومكافحة التطرف لمساعدة أولئك الذين يمكن إعادة ضمهم إلى تيار المجتمع الرئيس، في حين اتخذت إجراءات قوية ضد أولئك الذين لم يُظهروا أي ندم وشاركوا في الهجمات على

(61) Ministry of External Affairs, India, "Joint Statement," April 2016.

(٦٢) المرجع ذاته.

(63) K. V. Aditya Bharadwaj, "'Online Radicalisation, A Potent Threat,'" *The Hindu*, September 30, 2015, http://www.thehindu.com/news/national/karnataka/online-radicalisation-a-potent-threat/article7705702.ece.

(٦٤) قُبض على كثير من خلايا داعش منذ عام ٢٠١٤م؛ فعلى سبيل المثال، في فبراير ٢٠١٧م أطاحت قوات الأمن بأربع خلايا تابعة لداعش، وقبضت على ١٨ شخصاً ينتمون لداعش في مدن مختلفة كانوا يخططون لهجمات داخل المملكة. انظر، Mohammad Al-Sulami, "Saudi Security Forces Dismantle 4 Terror Cells, Arrest 18," Arab News, February 1, 2017, http://www.arabnews.com/node/1055206/saudi-arabia.

الأبرياء.[٦٥] وأكد البيان المشترك بين البلدين على ضوء تبادل المصالح والتهديدات الناجمة عن الإرهاب:

> أن خطر التطرف والإرهاب يهدد كل الأمم والمجتمعات، وأن الزعيمين رفضا بشكل قاطع أي محاولة لربط هذه الظاهرة العالمية بأي جنس أو دين أو ثقافة معينة. ودعوا جميع الدول إلى رفض استخدام الإرهاب ضد البلدان الأخرى؛ وإلى تفكيك البنى التحتية للإرهاب حيثما وجدت، ووقف أي نوع من الدعم والتمويل للإرهابيين الذين يقومون بأعمال إرهابية من أراضيهم ضد دول أخرى؛ وتقديم مرتكبي أعمال الإرهاب إلى العدالة.[٦٦]

واتفق الجانبان في أثناء زيارة مودي على تقوية التعاون حول مكافحة الإرهاب بين الهند والسعودية، ومشاركة المعلومات الاستخباراتية، وإنفاذ القوانين، ومنع تمويل النشاطات الإرهابية، وكان من ضمن مواضيع النقاش في أثناء الزيارة استخدام الفضاء السيبرياني والإنترنت للأعمال الراديكالية، فاتفقت الدولتان على «تعزيز التعاون في الأمن السيبرياني، بما في ذلك منع استخدام الفضاء السيبرياني لأعمال الإرهاب، والراديكالية، وإزعاج الأمن الاجتماعي»[٦٧] كما اتفقتا على مكافحة التطرف من خلال «التبادلات وإقامة الحوار بين علماء الدين والمثقفين من كلتا الدولتين، وتنظيم المؤتمرات والندوات لتعزيز قيم السلام، والتسامح، والرعاية وإشراك الجميع، كما جاء في جميع الأديان».[٦٨]

يبرز التعاون الأمني والدفاعي حاليًّا كمكوّن رئيس في العلاقات الهندية السعودية، إذ هناك تركيز من كلا الجانبين على التعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف والرغبة في تعزيز التعاون الدفاعي من خلال التدريبات المشتركة وتدريب الموظفين وتبادل الضباط،[٦٩] وانعكس تأثير الفهم المتنامي بين البلدين بشأن قضية الإرهاب عندما أدانت المملكة العربية السعودية في سبتمبر ٢٠١٦م الهجوم الإرهابي على أوري الذي أدى إلى مقتل ١٨ جنديًّا

(65) Christopher Boucek, "Saudi Arabia's 'Soft' Counterterrorism Strategy: Prevention, Rehabilitation, and Aftercare," *Carnegie Papers*, (September 2008), No. 97, http://carnegieendowment.org/files/cp97_boucek_saudi_final.pdf.

(66) Ministry of External Affairs, India, "Joint Statement," April 2016.

(٦٧) المرجع ذاته.

(٦٨) المرجع ذاته.

(٦٩) المرجع ذاته.

هنديًّا،[٧٠] وكان هذا تطوراً مهمًّا عكس الأهمية المتزايدة للتعاون الهندي السعودي في مجال الدفاع والأمن رغم أن العلاقات بين الدولتين تاريخيًّا لم تكن على ما يرام.

مسلمو الهند والمملكة العربية السعودية

يرى الباحثون أن القوى الديموغرافية كانت أساسية في صناعة السياسة الخارجية لدى الهند، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، فالهند تحتوي على عدد كبير من المسلمين يقدر بـ ١٧٢ مليون نسمة، أي ما يقارب ١٤٪ من التعداد السكاني،[٧١] كما أنها أصبحت ثاني أكبر تجمع سكاني للمسلمين في العالم بعد إندونيسيا، لذا تُعد هذه الناحية ضرورية لفهم العلاقات الهندية السعودية، إضافة إلى وجود ناحيتين مهمتين في القوى المحركة الناشئة ضمن العلاقات الثنائية وهي أولاً، التجارة والأعمال التجارية، وثانياً، الدفاع والأمن؛[٧٢] وعلى الرغم من عدم وجود روابط مباشرة في حالة السعودية بالذات، فإنها تلعب دوراً مهمًّا في الاتصالات بين الشعوب والروابط الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، قدم رئيس الوزراء مودي في أثناء زيارته الرياض[٧٣] إلى الملك سلمان مجسماً مصغراً لمسجد شيرمان جمعة الذي يُعتقد أنه أقدم مسجد بناه التجار المسلمون في الهند عام ٦٢٩م.

وتحتضن المملكة أقدس المواقع الإسلامية، مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة اللتين لهما مكانة خاصة لدى جميع المسلمين في أنحاء العالم الذين يطمحون للسفر إلى هذه المواقع المقدسة وأداء الحج مرة واحدة في عمرهم على الأقل، فالحج رحلة تقام في شهر ذي الحجة وهو من أركان الإسلام الخمسة أو إحدى المسؤوليات التي يجب على المسلم أداؤها. وعلى الرغم من وجوب الحج على من يستطيع تحمل نفقته فقط، فإن كل مسلم يتطلع إلى الوفاء بهذا الواجب مرة واحدة في العمر. ويسافر مسلمو الهند إلى مكة والمدينة بأعداد غفيرة كل سنة لأداء فريضتي الحج والعمرة. وفي الواقع، شكل الحج أكبر

(70) Shubhjit Roy, "OIC Members Join Chorus against Uri Attack," *Indian Express*, September 21, 2016, http://indianexpress.com/article/india/india-news-india/organisation-of-islamic-cooperation-against-uri-attack-terrorism-3041265/.

(٧١) يُعد الإسلام ثاني أكبر ديانة بعد الهندوسية في الهند. وحسب التعداد السكاني الذي أجري عام ٢٠١١م، صرح ١٧٢،٢٤٥،١٥٨ بأنهم يدينون بالإسلام أي ما يعادل ١٤,٢٣٪ من التعداد السكاني المقدر بـ١,٢ مليار نسمة. انظر: http://www.census2011.co.in/religion.php.

(72) P. R. Kumaraswamy, *India's Israel Policy* (New York: Columbia University Press, 2010).

(73) "PM Modi Gifts Gold-plated Replica of Ancient Kerala Mosque to Saudi King," *Indian Express*, April 3, 2016, http://indianexpress.com/article/india/india-news-india/pm-modi-gifts-gold-plated-replica-of-ancient-kerala-mosque-to-saudi-king/.

أوجه العلاقات الأساسية بين الهند والمملكة العربية السعودية. وتاريخياً كان مسلمو الهند من أكبر الجاليات التي تؤدي الحج، وهذا الاتجاه مستمر إلى يومنا هذا، ففي عام ٢٠١٦م سافر نحو ١٣٥٩٠٤ هنود إلى مكة لأداء الحج.[٧٤]

يضاف إلى ما تقدم تأسيس كثير من العوائل الهندية أعمالاً تجارية في منطقة الحجاز لخدمة الحجاج القادمين من الهند المسافرين إلى هذه المنطقة، وذلك قبل تأسيس المملكة وحصول الهند على استقلالها. وتستقر بعض هذه العوائل الآن في مدينة جدة، بعدما أصبحت جزءاً من المجتمع المحلي هناك وأخذت الجنسية السعودية بعد تأسيس المملكة.[٧٥] وعلى غرار ذلك، تزوج كثير من التجار الذين سافروا إلى الهند من العوائل الهندية واستقروا فيها، وحصلوا على الجنسية الهندية بعدما حصلت على استقلالها. وتُعد عائلة إبراهيم القاضي، عميد المسرح، أبرز مثال لعائلة من أصول سعودية، إذ كان والده تاجراً من مدينة عنيزة في القصيم، واستقر لمدة قصيرة في الهند حيث ولد إبراهيم.[٧٦]

توجد أمثلة أخرى لاتصالات وصلات بين المسلمين في الهند وشبه الجزيرة العربية. وكانت بعض الإمارات الغنية التي يحكمها الراجاه من أكبر المساهمين في صيانة الكعبة إبّان العصور الوسطى. واعتاد كثير من الناس تاريخياً شد الرحال إلى المدن المقدسة لأخذ العلوم الدينية، وحصل كثير منهم على مستويات عالية في تلك العلوم بمختلف فروعها. كان لأحد أهم العلماء، محمد حياة السندي، تأثير مهم في الإمام محمد بن عبدالوهاب في أثناء المدة التي قضاها في الدراسة بالمدينة المنورة.[٧٧] ما زال هذا التقليد مستمرا حتى اليوم، إذ لا يزال كثير من مسلمي الهند يسافرون إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، حيث يمكنهم الحصول على منحة واعدة من خادم الحرمين الشريفين لمتابعة الدراسات الدينية العليا في المملكة العربية السعودية، من خلال هذه الروابط الثقافية والدينية، يلعب المسلمون الهنود دوراً مهمًّا في تطوير العلاقات الثنائية الشاملة بين الهند والمملكة العربية السعودية.

(74) Ministry of External Affairs, Government of India, *Annual Report, 2016–2017* (New Delhi: Policy Planning and Research Publication Division, 2017), 73.

(٧٥) اتصالات شخصية، ديسمبر ٢٠١٤م، جدة.

(76) *Arab News*, "Alkazi: Saudi-Indian Theatre Icon Star Attraction at Dammam Fest," February 18, 2015, http://www.arabnews.com/offbeat/news/706161.

(77) Natana J. DeLong-Bas, *Wahhabi Islam: From Revival and Reform to Global Jihad* (New York: Oxford University Press, 2004), 2021.

الهند والمملكة العربية السعودية: شراكة إستراتيجية

لقد قطعت العلاقات بين الهند والمملكة العربية السعودية شوطاً طويلاً بعد حقبة الحرب الباردة عندما وجدت الدولتان أنهما تتبعان أولويات سياسة خارجية مختلفة نادراً ما تتلاقى. إلا أن التغيرات العالمية بعد الحرب الباردة فرضت تعديلات لواقع جديد، وتلبية لذلك بدأت الهند والمملكة العربية السعودية ببناء علاقات وثيقة بعناية. تجنبت الدولتان في مراحل علاقتهما الأولى مناقشة المواضيع الحساسة، خصوصاً تلك المتعلقة بالباكستان والمسلمين في الهند، لكي يبنوا الثقة بينهما، وركزوا بدلاً من ذلك على المواضيع الاقتصادية. مكنت الفرص والإمكانيات في مجالات العمل والتجارة والطاقة الهند والمملكة العربية السعودية من تطوير روابط وثيقة متجنبةً المواضيع السياسية الشائكة. ولقد هيأت التجارة المتزايدة والعلاقات التجارية وقطاع الخدمات المزدهر في المملكة العربية السعودية فرصاً للعمالة الهندية التي هرعت إلى المملكة لكسب رزق أفضل. وساعد تزايد أعداد المغتربين الهنود في بناء الثقة بين الدولتين.

وجاءت زيارة الملك عبدالله في عام ٢٠٠٦م، وهي الزيارة الأولى لملك سعودي منذ عام ١٩٥٦م، لتزيد من نمو التواصل السياسي بين الجانبين، وهو ما أدى إلى تحول مهم في العلاقات الثنائية في بداية القرن الحادي والعشرين، وبخاصة بعد وضع المواضيع الخلافية جانباً، وعلى خلفية زيادة الكثافة التجارية والتبادل التجاري بدأت الهند والمملكة العربية السعودية مشاورات لتحسين روابط الأمن والدفاع، فالهند التي كانت تواجه تهديدات أمنية من المنظمات المحلية المتطرفة ومن الإرهاب عبر حدودها وجدت في المملكة شريكاً متعاوناً في جهودها للحد من الأنشطة غير القانونية بما فيها الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب والتطرف، فوقعت الدولتان معاهدة لتسليم المجرمين ومذكرة تفاهم حول التعاون الدفاعي التي أدت إلى قيام المملكة العربية السعودية بترحيل عدد من المواطنين الهنود المتورطين في نشاطات غير قانونية وفي تمويل الإرهاب وتسليمهم، وكان هذا قوة دافعة لتقوية علاقات التعاون في مجالي الأمن والدفاع.

تتطلع الهند والمملكة العربية السعودية الآن إلى زيادة تقوية روابطهما الأمنية والدفاعية من خلال التعاون في مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف وتبادل المعلومات الاستخبارية، وبخاصة بعد تغير الوضع الجغرافي والسياسي وصعود الشبكات الإرهابية العالمية التي

تهدد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبروزها كمصدر قلق مشترك. ويعد هذا الجانب مجالاً مهمًّا من مجالات التركيز، ويشكل حجر الأساس في الشراكة الإستراتيجية، لأن كلاً من الهند والمملكة العربية السعودية تواجهان تهديدات قوية من المنظمات الإرهابية العالمية التي تستهدف المدنيين والأبرياء حول العالم بمن فيهم الهند والمملكة العربية السعودية، وتهدف الشراكة الإستراتيجية لتحقيق تبادل استخباراتي أوثق، وتنسيق أفضل ضد الدعوة للتطرف من خلال الشبكات الإلكترونية ومحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في كلتا المنطقتين.

وتسعى الهند والمملكة العربية السعودية لتعزيز التعاون في مجال الاستثمار الثنائي، إذ تبذل نيودلهي جهوداً كبيرة للتخفيف من العقبات البيروقراطية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسعودية منها على وجه الخصوص، وتظل الهند سوقاً متنامية بفرص واسعة في كثير من المجالات بما فيها البنية التحتية والبناء والإنشاء والتعليم والرعاية الصحية وقطاع الخدمات.

وتبرز الهند في الواقع بوصفها واحدة من الوجهات المحبذة للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تضاعف منذ عام ٢٠١٤م: فكان ٣٦ مليار دولار في ٢٠١٣ – ٢٠١٤م ونما إلى ٤٥ مليار دولار في ٢٠١٤ – ٢٠١٥م، ثم إلى ٥٥ مليار دولار في ٢٠١٥ – ٢٠١٦م حتى وصل إلى ٦٠ مليار دولار في ٢٠١٦ – ٢٠١٧م.[٧٨] وهذه الزيادة السريعة تشير إلى أن الثقة في السوق الهندية متزايدة، وإذا سُن مزيد من الإجراءات لتسهيل إقامة أعمال تجارية واستثمارية، فمن المتوقع ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي أكثر من ذلك.

تملك السعودية مخزوناً كبيراً من الصناديق السيادية وهو ما يعطيها فرصة للاستثمار في السوق الهندية المتنامية وذات الإمكانيات الاستثمارية طويلة الأمد التي تتميز بنظام مدمج لتحمل الصدمات، كما يمكنها توفير اليد العاملة الماهرة اللازمة للمستثمرين الأجانب. وستجد الشركات السعودية الهندَ وجهةً جذابة لأنها رغم بعض المشاكل التي ما زالت موجودة (التي تركز الحكومة الحالية على إزالتها) تمنح عائدات كبيرة لكونها سوقاً ضخمة وتقييمات التكلفة مقابل الفائدة فيها إيجابية. وفي الوقت نفسه فإن جهود

(78) "3 Years of Modi Rule: FDI Inflows Jump to $60 Billion in 2016-17 from $36 Billion in 2013–14," *Financial Express*, May 19, 2017, http://www.financialexpress.com/economy/3-years-of-modi-rule-fdi-inflows-jump-to-60-billion-in-2016-17-from-36-billion-in-2013-14/676518/.

التنويع في المملكة العربية السعودية تهيئ الفرص للأعمال التجارية الهندية التي ستعمل على تقوية العلاقات الثنائية، إضافة إلى أن عدد العاملين الهنود بالسوق السعودية في تزايد، فهم ليسوا فقط أكبر جالية أجنبية بل أثبتوا أنهم مسالمون ومغامرون.

التحديات

تشكل بعض الملفات تحديات لتقدم الشراكة الهندية – السعودية، يأتي على رأسها تحديان هما إدارة العلاقات الهندية – الإيرانية، والسعودية – الباكستانية، فلدى نيودلهي علاقات جيدة مع إيران في حين العلاقات السعودية الإيرانية متأزمة وتمر بمرحلة مضطربة، وفي المقابل فإن علاقات الرياض مع باكستان قوية في حين أن الهند وباكستان هما خصمان تقليديان، ولم يتمكنا من تجاوز الكراهية الدينية التي زرعت في أثناء تقسيم شبه القارة، هذا فضلاً عن قضايا الاستغلال للعمال الهنود الذي يحدث بين حين وآخر (معظمهم من العمال الذين يغرَّر بهم ويخدعون من جانب وكلاء ووكالات عمالة زائفة) رغم أن كلاً من الهند والمملكة العربية السعودية تَمَكَّنَ من الحفاظ على علاقاتهما لتكون ثنائية بالكامل، ووضعا جانباً المواضيع الخارجية الشائكة التي قد تعوقهما، فإن على البلدين العمل للحفاظ على التوازن في العلاقات، وفي الوقت نفسه عندما تتعلق الأمور بقضايا الإرهاب عبر الحدود يَتحدَّث الاثنان بصوت واحد إدانةً لجميع أنواع الإرهاب ويوضحان أنه لن يُتَحَمَّل بأي ثمن وعلى كل من الهند والمملكة العربية السعودية تحقيق توازن في التعامل مع خصوم كل منهما إذا رغبوا في تحقيق الإمكانيات الحقيقية للشراكة الإستراتيجية.

الخلاصة

لقد مرت العلاقات الهندية - السعودية بمراحل مختلفة قبل تطورها لعلاقات ثنائية قوية وتكتسب بتدرج بعداً إستراتيجيًّا قويًّا. تتشارك الدولتان بروابط تاريخية وصلات عمل وتجارة قوية ولديهما اقتصاد عالمي ناشئ يتطلع للنمو المستديم. وتتبين المشاعر الطيبة المتبادلة بين البلدين بوجود العدد الهائل للهنود العاملين في المملكة العربية السعودية والصلات الدبلوماسية والسياسية المنتظمة. ومع تغير الوضع الجغرافي والسياسي فإن المجالين اللذين ظهرا بوصفهما أهم جوانب هذه الشراكة الإستراتيجية

الجديدة هما التعاون في قطاعي الأمن والدفاع والتحسينات في العلاقات التجارية والأعمال. يتعين على الهند والمملكة العربية السعودية أن تضعا في حسبانهما التحديات، ولا سيما التحديات التي يطرحها الخصوم الخارجيون؛ لأنهما مستمرتان في إحراز تقدم في علاقاتهما الثنائية. إن آفاق التحسن في العلاقات الثنائية مشروطة، والإمكانات هائلة، لذا يجب أن نتوقع أن يعزز المستقبل العلاقات، وتدفقات أفضل للاستثمارات في الاتجاهين وتعاون أمني أقوى.

نبذة عن المؤلف

محمد مدسّر قومار باحث مشارك في معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية بنيودلهي. حصل على الدكتوراه في الدراسات الشرق أوسطية من جامعة جواهر لال نهرو في عام ٢٠١٦م. وهو مهتم بالعلاقات الهندية الخليجية والهند والشرق الأوسط، والسياسة والإسلام السياسي. نُشرت أبحاثه في مجلات علمية محكّمة مثل: مجلة الشؤون العربية المعاصرة، ومجلة الدراسات العربية، ومجلة موجز دراسات الشرق الأوسط. شارك في تأليف مختارات بعنوان: «الخليج الفارسي المعاصر: مقالات تكريمًا لجيشريش بانت». عمل محررًا مشاركًا في مجلة الاستعراض المعاصر للشرق الأوسط، وباحثًا زائرًا في مركز الملك فيصل في المدة من نوفمبر ٢٠١٤م إلى فبراير ٢٠١٥م. يعمل حاليًّا على تأليف كتاب حول السياسة الهندية السعودية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال افريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 8692 Fax: (+966 11) 4577611
E-mail: research@kfcris.com